دور الأمن الإنساني في تحقيق أمن الدولة

The Role of Humanitarian Security in Achieving State Security

شنيني- بوريش صورية،

كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر(الجزائر)،

bouriche.chenini@univ-mascara.dz

تاريخ الإرسال: 2022/03/10 تاريخ القبول: 2022/04/16 تاريخ النشر: 2022/06/01

****

ملخص:

لسنوات طويلة اعتبر أمن الدولة هو المفهوم الوحيد لحماية الدولة وسيادتها من أي تهديد ذو طابع عسكري يأتي من الخارج. لكن في ظل التحولات الكبرى التي شهدها العالم بداية تسعينيات القرن الماضي، و ما كشفته من هشاشة في المنظومة الأمنية للدول، ظهر مفهوم جديد للأمن يرتكز على أمن الإنسان بدل أمن الدولة، ويضع اعتبارات لكافة أنواع التهديدات الأمنية ويشرك فواعل جديدة إلى جانب الدولة وهو " الأمن الإنساني". وهذا المفهوم الجديد لم يأتي كبديل للأمن الدولة بل جاء ليكمّله ويضمن له فعّالية أكبر، فهما وجهان لعملة واحدة.فالأمن الحقيقي حاليا يرتكز على الفرد وليس الدولة فحسب. فلا أمن للدولة دون أمن مواطنيها. وأن المفهوم الشامل و الكامل للأمن يأخذ بعين الاعتبار قضية حقوق الإنسان و التنمية الشاملة، و التماسك الاجتماعي و السيادة القانونية في سلم الأولويات.

الكلمات المفتاحية:

الأمن الإنساني؛ حقوق الإنسان؛ الاحتياجات الأساسية؛ الدولة؛ أمن الدولة.

Abstract:

For many years, State security has been seen as the only concept to protect the State and its sovereignty from any threat of a military nature coming from abroad. But with the major transformations that occured in the early 1990s, which revealed the fragility of the States security system,a new concept of security based on human security has emerged, taking into consideration all kinds of security threats and involving new forces alongside the State. This new concept is "humanitarian security". This latter has not come as an alternative to national security, but has come to complement it and ensure greater effectiveness, which implies that real security is now based on the individual, not just the State. This means that there is no security for the State without the security of its citizens. Hence, this new approach to security takes into account the issue of human rights, comprehensive development, social cohesion and legal sovereignty as a priorities.

Key words:

Humanitarian security ; Human rights ;Basic needs ;State ; State security.

مقدمة:

يشغل أمن الدولة اهتمام كل سلطة حاكمة خصوصا في الأيام الأخيرة نظرا للتهديدات التي تتربص بها من كل جانب، الأمر الذي جعل أولوياتها ترتكز على كيفية رسم الخطط الأمنية الكفيلة بحماية الدولة وضمان استمرار سيادتها. مفهوم الأمن عبر الزمن قد بدأ يأخذ منحنى آخر من التركيز على الدولة كمحور رئيسي وهو ما يسمى بالأمن القومي، إلى التركيز على الإنسان كموضوع وغاية وذلك لعدة اعتبارات وتغييرات حدثت في العالم. فظهر ما يعرف بالأمن الإنساني في بداية التسعينات من القرن الماضي و الذي شكّل محور كتابات وتحليلات خبراء الأمن الإستراتيجي و المدارس العالمية المختصة في ذلك.

حسب (Arnold Wolfers) يعرّف "الأمن" في جانب الغاية غياب التهديد على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان المكتسبة وفي الجانب الموضوعي على غياب الخوف، بحيث هذه القيم الأساسية لا تكون عرضة للهجوم[1].ذلك لأنّ هناك علاقة ترابطية بين حقوق الإنسان والأمن الإنساني تتمثل في أن حقوق الإنسان الأساسية يعتمد كأساس على فعالية منظومة حقوق الإنسان الأساسية الغير قابلة للتجزئة وأن انتهاكات حقوق الإنسان غالباً ما تُعد بمثابة السبب الجذري لهشاشة وضعف مُستوى مُعين من مُستويات الأمن الإنساني، كالعنف أو الصراع. فتوفير وضمان الأمن يؤدي إلى تحقيق أمن الإنسان عبر مُختلف القطاعات، بل إنها توفير وضمان عبر مُختلف تحليل البناء الأمني المُتكامل بالإضافة إلى أن مُتطلبات الكرامة الإنسانية ومعايير القيم والأخلاق وتوفير كافة مُتطلبات الإنسان والحاجات الأساسية التي له تُعد بمثابة ركائز هامة وجوهرية لضمان فعالية حقوق الإنسان، وهي الجوهر الحيوي للأمن الإنساني.

يركز مفهوم الأمن الإنساني على الإنسان الفرد وليس الدولة كوحدة التحليل الأساسية، فأي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، إذ قد لا تكون الدولة آمنة في وقت يتناقص فيه أمن مواطنيها. بل إنه في بعض الأحيان تكون الدولة مصدرًا من مصادر تهديد أمن مواطنيها إذا كانت عاجزة عن تلبية متطلباتهم و حاجياتهم الأساسية.

إنّ الأمن من الحاجات الأساسيّة للنفس، وبمفهومه العام هو الاطمئنان الذي ينتج عن الثقة بالنفس وأمن الإنسان من الفقر والحرمان والخوف والعنف، لأنّه على الرّغم من أهميّة مفهوم أمن الدولة إلاّ أنه لا يكفي لتحقيق أمن الأفراد. الأمر الذي أدى إلى تطوّر مفهوم الأمن الإنساني بتطور المجتمعات وتزايد التهديدات الدّاخلية والخارجيّة، مما تطلّب تركيزاً واهتماماً بالإنسان كفرد فاعل ومؤثّر في المجتمع.

بَرَزت أهميّة تحقيق الأمن الإنساني على جميع الأصعدة، فهو يشمل إصلاح المؤسسات الدّاخلية اللازمة لضمان الأمن الشخصي والسياسي وضمان استقلاليّة الفرد، وحق الحصول على التعليم، والرعاية الصحيّة الملائمة وتوفير سكن كريم، وضمان حريّة التعبير، وحماية الفرد من التّعرض

[1]Dario Battistella, 2009, Théorie des relations internationales, 3eme èdition, Presses de sciences po, p509.

للعنف والإيذاء، وتكافؤ الفرص للعمل بما يُعزّز شعور الفرد بالانتماء وبالتالي النهوض بالمجتمع اقتصاديّاَ وسياسيّاَ وحضاريّاَ[2].

أصبح مفهوم الأمن الإنساني الذي يتمحور حول ضمان أمن الأفراد يعمل إلى جانب التصورات الأمنية التقليدية التي تتمحور حول ضمان أمن الفرد لكن ضمن إطارٍ أوسع يتمثل بدولته أو مجتمعه. فلا أمن حاليا للدول بدون ضمان حقوق الإنسان.

لذلك تتمثّل إشكالية الدراسة في تبيان العلاقة الأمن الإنساني بحقوق الإنسان وأمن الدولة وكيفية تمّ التحول من أمن الدولة إلى أمن الإنساني. بينما تهدف الورقة البحثية إلى إبراز أهمية التمتع بحقوق الإنسان من أجل توفير أمن إنساني في المجتمع ليستتب أمن الدولة و يتم توضيح ذلك عبر االمباحث التالية: المبحث الأوّل: مفهوم الأمن الإنساني واقترانه بحقوق الإنسان و أهم مكوّناته، المبحث الثاني: ما هي علاقة الأمن الإنساني بحقوق الإنسان و المفاهيم المتداخلة معه، المبحث الثالث كيف تمّ التحول من أمن الدولة إلى الأمن الإنساني لضمان حقوق الإنسان. في حين تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى تحليل المعلومات المتوافرة حول موضوع الدراسة: دور الأمن الإنساني في تحقيق أمن الدولة.

المبحث الأول

مفهوم الأمن الإنساني واقترانه بحقوق الإنسان و أهم مكوّناته

شكل الأمن ولا يزال محور تفكير الإنسان سواء كان فردا أم جماعة، إذ يعتبر الأمن الأولوية الأولى والمصلحة العليا للدولة، فلا يستقيم نظام ولا يقوم اقتصاد دون ترسيخ وتوطيد دعائم الأمن والاستقرار، وأدى التطور التاريخي وتعقد الحياة الإنسانية إلى تأثيرات كبيرة وعديدة على مفهوم الأمن والذي أصبح بدوره أيضا مركبا ومعقدا كما أصبح مرآة عاكسة للتطور المفاهيمي والفكري، والتغير المتسارع الذي تشهده الإنسانية عبر مراحلها التاريخية وخصوصا مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال تعريف مفهوم الأمن الإنساني، وكذامكوناته وخصائصه باقترانه بحقوق الإنسان.

المطلب الأول:مفهوم الأمن الإنساني

خضع مفهوم الأمن إلى تعقيد بسبب التراكم التاريخي وتعقد الظاهرة الإنسانية ومعاناتها، لذلك يعتبر التحول في مفهوم الأمن نتيجة منطقية لتغير المشهد الدولي حيث تعددت الفواعل على الساحة العالمية كما تنوعت مصادر التهديد داخل وخارج الدولة، مما يستلزم مفهوم جديد للأمن يحاول أن يشمل كل هذه الظواهر الجديدة فظهر الأمن الإنساني.

بعد الحرب الباردة والتحول في مستوى المفاهيم الأمنية والإنسانية والتي كانت نتاج لإفرازات العولمة، خاصة بعد التهديدات المُرتبطة بصورة منهجية في إطار حلقة مفرغة من الأسباب والآثار المُتبادلة في سياق دوامة الضعف المُتبادل والتي حولت العالم إلى مُجتمع للمخاطر، باعتبارها تهديدات من شأنها لا التهديد والإضعاف بالأمن الإنساني للأفراد والجماعات، والتأثير على جودة الحق في الحياة لهؤلاء، بل حتى المساس والهدر بالأمن على مُستوى أكثر شمولاً.

[2]Gred Oberleinter, 2002,Human security and human rights, european Training and research Centre For Human Rights And Democracy, Occasional paper series, Issue NO.8, June 2002, p1

ومن هنا أصبح مفهوم الأمن الإنساني يرتكز على ضمان حماية أمن وسلامة أفراد المُجتمع حيث إن هذا المفهوم يتعدى التهديدات العسكرية، والذي يشمل البيئة والأوبئة، وغيرها من الأمور الماسة بحياة الإنسان، وهو يشمل المبادئ العامة التي ترتبط بحياة الإنسان وما يتعلق بحرياته. وكقيمة جوهرية يسعى الأمن الإنساني إلى توفير الطمأنينة، والشعور بالأمن للجميع بدون أي تحيز لإنسان عن آخر، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين. هذا الحق لا يمكن أن ينتقص أو يتنازل عنه مهما كان.الأمر الذي يجعل الأمن الإنساني يسعى لضمان الكرامة الإنسانية، والرقي و والرفاه الإنساني.

رغم انتشار مفهوم الأمن الإنساني حاليا، إلاّ أنّه بقي مفهوما غامضا وموضوع جدل واسع يخص بالدرجة الأولى مفهومه و تحديد مداه التحليلي.ممّا أدى إلى انقسام الباحثين من أجل تحديد مفهومه إلى فريقين، يتعلّق الأول بالمفهوم الواسع للأمن الإنساني بينما يتعلّق الثاني بالمفهوم الضيق للأمن الإنساني.

الفرع الأول: المفهوم الواسع للأمن الإنساني واقترانه بحقوق الإنسان

من أجل تحديد مفهوم الأمن الإنساني يذهب الفريق الأوّل إلى البحث في عناصره الأساسية، فقد شملت كل التهديدات لسلامة الإنسان بما في ذلك التخلّف، الفقر والحرمان.فهي تعد بمثابة الدليل على أهمية التنمية في ظهور و نشأة تفكير الأمن الإنساني، بحيث صدرت أوّل محاولة لتعريف مفهوم الأمن الإنساني في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية لسنة 1994: " الأمن الإنساني يعني أوّلا: السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع و المرض و القمع، ثانيا: يعني الحماية من الاضطرابات المفاجئة و المؤلمة في أنماط الحياة اليومية- سواء في المنازل أو في الوظائف أو في المجتمعات".

يعني أنّ التقرير السابق فيه إشارة إلى التركيز على حماية حقوق الأفراد و ليس الدول، من مجموعة الأخطار التي تهدّد حياتهم اليومية و التي لخصها في سبعة مكوّنات أساسية الأمن الإنساني، متداخلة و مترابطة مع بعضها البعض: أمن اقتصادي، أمن غذائي، أمن صحّي، أمن بيئي، أمن شخصي، أمن سياسي و أمن مجتمعي، على اعتبار أنّها رهانات أمنية تتجاوز التصورات التقليدية للأمن، التي يقتصر دورها على البعد السياسي و العسكري، ويمكن من خلالها تقديم إطار منهجي منسّق لإدماجها في مفهوم واحد.

على الرغم من القبول الذي لاقه هذا المفهوم ذو التوجه الإنمائي، إلاّ أنّه أثبت قصوره أمام التحديات المعاصرة فالفقر وسوء التغذية، الأمراض و التغير المناخي بوصفها تهديدا أمنيا، عمّق صعوبة الربط بين الأبعاد والمضامين المختلفة للأمن الإنساني، وترتيبها في إطار تحليلي واحد ، مع ذلك ر د أصحاب المفهوم الواسع للأمن الإنساني شمولية المفهوم في أنّه يعكس حقيقة الوضع الدولي الراهن، الذي يأخذ في الحسبان جميع المشكلات والمخاطر التي تهدّد مستقبل البشرية[3].

الفرع الثاني: المفهوم الضيق للأمن الإنساني واقترانه بحقوق الإنسان

[3]Mark Button, 2008, Doing Security Critical, Relation and Agenda for change, UK, Palgrave Macmillian,2008, p6.

على خلاف المفهوم الواسع للأمن الإنساني الذي يأخذ في الحسبان جميع مظاهر التنمية البشرية لحقوق الإنسان، و التي توجزه العبارة التي وردت في تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية" التحرّر من الحاجة".تقتصر أبعاد الفريق الثاني بالتعريف على مظاهر العنف، و التركيز على الآثار الإنسانية للنزاعات المسلّحة، و الأخطار التي تهدّد المدنيين من الحكومات القمعية وحالات الدولة العاجزة، التي تؤدي إلى ارتفاع معدّل الضحايا و المدنيين المشردين، و بخاصة النساء و الأطفال، ووفقا لهذا المفهوم يقصد بالأمن الإنساني: " التحرّر من التهديدات المتزايدة لحقوق الإنسان و سلامة و حياة الأفراد"، و ذلك بالتركيز على حماية المدنيين، و دعم - الأمن الاقتصادي الذي يعتبر من أهم دعامات الأمن الإنساني، نظرا لما لعامل الاقتصاد من أهمية و تداخل في شتى مجالات الحياة، فلا يمكن الحديث عن تنمية بشرية من صحة و غذاء و تعليم.

أصحاب المفهوم الضيق تؤكد على أنّ المفهوم الواسع هو مجرّد" مجموعة كبيرة من القضايا التي لا يوجد رابط ضروري بينها"، و هو ما يؤدي برأيهم إلى جهد تحليلي دون الوصول إلى النتيجة المرجوة. لذلك يؤكدون على أنّ عملية تفحص الروابط بين الحرب، و الفقر، و الحكم و غيرها من التهديدات التي تستوجب التعامل مع كل عنصر من هذه العناصر على حدا، و تحديد المتغيرات المستقلة و التابعة و تمييزها بدقة.فبالنسبة إليهم افتقار التصور الواسع للأمن الإنساني هو السبب الذي يدفع إلى تركيز التفكير على التهديدات العنيفة و بالتالي تبني تصورا ضيقا للأمن الإنساني. فالأمن بشكله الموسّع يصعب تطبيقه عمليا، لأنّه يحدّد الأولويات التي تفرضها الطبيعة الإستعجالية للتحديات.[4]

بالرغم من محاولة تعريف مفهوم الأمن الإنساني على أساس أنّه الحماية ضد التهديدات، فإنّ البحث يبقى مفتوحا مادامت هناك صعوبة في تحديد العنف ذاته، هل هو العنف المادي و الأضرار الجسدية أو يمكن إدراج مظاهر مثل عدم التكافؤ الاجتماعي و الاقتصادي، التمييز أو أشكالا أخرى من العنف.

قد قدّم بعض الأكادميين إسهامات مهمة في مجال تحديد مفهوم الأمن الإنساني من أجل وضع إطار تحليلي له أمثال تايلور اوون (Taylor Owen) الذي يهدف إلى التوفيق بين التصورات الموسعة و الضيقة للأمن الإنساني و توفير المرونة اللازمة للتحليل وتحديد المستويات التي يصبح فيها الأفراد تحت طائلة التهديدات و المخاطر.[5]

من جهتهما اقترح كينغ (King) و موراي(Murray) مفهوما للأمن الإنساني يتميّز بالبساطة و الدقة و القابلية للقياس،فهو يشير إلى:"عدد السنوات المستقبلية التي يقضيها الأفراد خارج حالة الفقر العام"، فالفقر العام يحدث عندما يقع الفرد تحت عتبة أي مجال أساسي من مجالات رخاء الإنسان.فقد قام كلا الباحثين بإثراء النقاش الذي يسعى إلى تحديد مؤشرات تمكّن من قياس و معرفة المستويات التي يصبح فيها الأفراد في وضعية اللأمن، عندما أشارا إلى أنّ الأمن يتضمّن عنصرين: معرفة بالمخاطر المستقبلية، و تركيزا على المخاطر التي تقع تحت حد

[4]Edwar Newman, 2010, Critical human security studies, Review of International Studies,36,p 9
[5]Andrew Mark, 2004, A Signifier of Shared Values, Security Dialogue,vol 35,p 138.

خطير من الحرمان، و التي تتحدى الحياة الكريمة. وبهذا فقد حدّد كل من كينغ (King) و موراي (Murray)[6] ثلاثة مكوّنا أساسية للأمن للقياس تتمثّل في:

- إحساسا مستداما بالكرامة الإنسانية.
- شبكات عائلية و اجتماعية بناءة.
- التعامل مع موضوع سلامة الإنسان باعتباره جزءا لا يتجزّأ من تحقيق الأمن و السلام العالميين.

وقد أكّدا (Tadjbakhsh) و [7](Chenoy)على ضرورة تبني الأمن الإنساني مجموعة واسعة من التهديدات على أساس العلاقة الترابطية التي تجمع هذه الأخيرة.إذ تُعتبر حقوق الإنسان سلسلة مُتكاملة مُترابطة، لا يمكن تجزئتها، وهي حقوق غير قابلة للتنازل بغض النظر عن أي ظروف او مُتغيرات في السلم أو النزاعات المسلّحة، خاصة أنها لصيقة للإنسان وهي وطيدة ببُعد الكرامة المُتأصلة، حيث تتكون هذه السلسلة من الحق والحرية والمسؤولية، كقيم إنسانية لا يمكن ان تنفصل عن بعضها.

أما الأمن الإنساني فمفهومه الشامل في مضمونه للحق والكرامة الإنسانية، والمُتمثل في الحق في المساواة، وشمولية الحرية، والتي تشمل الحرية والأمن من الخوف والحرية والأمن من العوز كحقوق مؤسسة وضامنة لغيرها من الحقوق الإنسان.

المطلب الثاني: مكوّنات وخصائص الأمن الإنساني واقترانه بحقوق الإنسان

ارتبط مفهوم الأمن الإنساني بتقرير التنمية الإنسانية المتضمنة لحقوق الإنسان الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية(UNDP) لسنة 1994، الذي حرّره كل من الباكستاني محبوب الحق و الهنديAmartiya Sen)[8]، يقر تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية بان تصور الأمن الإنساني له وجهتين متكاملتين. بحيث انه " من ناحية، الحماية من التهديدات المزمنة ، مثل المجاعة ، الأمراض ، القمع . و من ناحية أخرى الحماية من كل أحداث العنف التي لها آثار على الحياة العادية و التي تشكل اضطرابات و التي تشكّل أضرار في وسط المجتمعات.لكن التقرير(UNDP) يذهب إلى أبعد من ذلك بحيث يصف بالتحديد شكل التصور " للأمن الإنساني"هذا الأخير الذي يظهر أنّه جد موسّع بحيث يحتوي على سبعة أبعاد هذا ما سوف نعالجه في الفرع الأوّل من المطلب الثاني.

الفرع الأول: أبعاد الأمن الإنساني المقترنة بحقوق الإنسان

---

[6]Gray King, Christopher Murray, 2000, Rethinking Human Security,accessed 12/11/2011, http://heapol oxfordjournals.org/content/13/4/345.full.pdf

[7]Tadjbakhsh,Shahrbanou, Chenoy Anuradha, 2007, Human Security: Concepts and Implications, 1st Edition, Routtledge, London, p5.

[9] فكرة الأمن الإنساني بصفة عامة ترجع إلى تقرير الأمم المتحدة (تقرير برنامج التنمية ل 1994) . بالاشتراك مع الاقتصادي محبوب الحق ، الذي لعب دورا هاما في بناء آثار التنمية الإنسانية . فمقاربة محبوب الحق ظهرت في برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 1994، تحت عنوان New Imperatives of Humain Security"فمحبوب الحق أجاب عن سؤال " الأمن لمن ؟" فالأمن الإنساني ليس متعلق بالدولة ، و لكن متعلق بالأفراد و الشعب، هذا و يقدم حجة على أن العالم - دخل في تصور جديد و هو الأمن الإنساني -_ أين التصور التقليدي عرف تغيرا جذريا.

مادام الأمن الإنساني يعبّر عن خاصية لصيقة بحاجة الأفراد و الجماعات للتواجد والاستمرارية وحفظ النوع البشري، أصبح حاليا الأمن متعلّق بتحقيق الاكتفاء الاقتصادي و الاجتماعي، و احترام الحقوق الفردية والحريات الأساسية و الحماية من كل ما يهدّد الحياة حسب الإمكانيات المتاحة للعيش لتحقيق كرامة الإنسان.

بناء على هذا المنطق اقتصادي الذي يؤمن الحقوق الاقتصادية فبإمكان هذه الحقوق أن تؤسس لفلسفة جديدة للتنمية الاقتصادية قوامها الإنسان وهدفها ازدهار الدولة و رفاه المجتمع، وفق منطق دولة الحق و القانون و فلسفة تنمية سياسية توازن بين الهوية الذاتية (الأقليات) دون تمييز و الولاء المطلق للوطن. أضف إلى ذلك تفعيل حرية التفكير و التعبير و المعتقد و منطق حكم قائم على الشفافية و الأمانة و كذا منطق تنموي والحفاظ المستديم على البيئة من مخاطر التلوّث و الكوارث البيئية. أمّا على المستوى العالمي الالتزام دوليا لمنع اللجوء للنزاعات المسلّحة و الاحتواء الإستباقي للأزمات قبل تفاقم الأوضاع[9].

و استنادا لهذه العملية المركبة، حدّد تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية خارطة متضمنة لمحتوى الأمن الإنساني في سبعة مكونات حركية متكاملة.

1-الأمن الشخصي:

يعتبر الأمن الشخصي أو الفردي من أهم عناصر الأمن الإنساني، نظرا لما لهذا المفهوم من أهمية على حياة الإنسان.إذ يتمحور كيفية تأمين الحماية للأفراد في ظل وجود النزاعات المسلّحة، و يتزايد معدلات الجريمة المنظمة و المتاجرة بالمخدرات و بالبشر كتهديدات كبيرة لأمن الأفراد.كما يشمل الأمن الفردي تمكين الإنسان من تحقيق خصوصيته العقائدية، اللغوية و الثقافية. وكذلك تمكينه من تحقيق طموحه في ظل نظام مجتمعي قائم على التساوي في الفرص و العدالة في التوزيع[10].

2- الأمن الغذائي:

يتحقّق الأمن الغذائي عندما تتمتّع الناس كافة في جميع الأوقات بفرص للحصول، من الناحيتين المادية و الاقتصادية على أغذية كافية، سليمة و مغذية تلبي حاجياتهم الأساسية. بشكل يحقّق التوازن في نمو الإنسان و في بقائه في صحة جيدة.

3-الأمن الصحي:

يقصد بالأمن الصحي تمكين الإنسان من العيش في بيئة تؤمنه من الأمراض، كما توفّر له أيضا الحق في الاستشفاء و الوقاية منها، فهو يتمحور حول كيفية حماية أفراد المجتمع من جميع الأخطار الصحية التي تواجههم.ومن أهم العوامل التي تؤثر على الأمن الصحي نجد سوء التغذية، سواء في حالة كمية الغذاء أو في سوء نوعيه، التلوّث البيئي و الفقر.

4- الأمن البيئي:

---

[9]صخري محمد، 2018، مفاهيم أمنية: الأمن الانساني، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية،15-12-2018.

[10] Kanti Bajpai,2000, Human Security,Concept and Measurement,Kroc institute, Paper #19:OP:1, August, pp 5-9.

يركّز الأمن البيئي على اتخاذ سياسة بيئية على المستوى الوطني، الإقليمي والدولي لحماية الطبيعة و الإنسان من الأخطار البيئية الرئيسية التي تهدّد الكرة الأرضية، كالاحتباس الحراري، التلوّث الهوائي ، النفايات الصناعية الخطيرة المطر الحمضي، تناقص طبقة الأوزون وتلوّث البحار و المحيطات و الأنهار، كالاكتظاظ السكاني، ظاهرة التصحر و تدمير الغابات الاستوائية. فهو يركّز على خلق السياسات و الآليات و القوانين في ظل إدارة بيئية عقلانية لحماية البيئة من التلوّث كشرط أساسي لاسمرار الحياة.

5- الأمن السياسي:

الذي يعني تمكين المواطنين من حقوقهم المدنية و السياسية في ظل نظام ديمقراطي مشاركاتي. ويتجسّد هذا النوع من الأمن من خلال استقرار النظام السياسي و مشاركة المواطن في ديناميكيات هذا النظام و انفتاحه على التطور[11].

6- الأمن الاقتصادي:

يعتبر الأمن الاقتصادي من أهم دعامات الأمن الإنساني، نظرا لما لعامل الاقتصاد من أهمية و تداخل في شتى مجالات الحياة، فلا يمكن الحديث عن تنمية بشرية من صحة و غذاء و تعليم، إلاّي ظل اقتصاد قوي. ففي ظل عولمة الاقتصاد، أصبحت اقتصاديات الدول مترابطة مع بعضها البعض على جميع المستويات. وهذا ما يجعل أي خلل يصيب اقتصاد إحدى الدول سوف يؤثر بالضرورة على اقتصاد دولة أخرى. وبالتالي ضمان الأمن الإنساني يتطلّب تأمين الاستقرار في الاقتصاد على الصعيد الوطني والإقليمي و العالمي.

7- الأمن المجتمعي:

الذي يعني خلق توازن فعلي بين الخصوصية(الثقافية/ الدينية/ اللغوية/ العرقية) وضرورة بناء منطق الاندماج للمواطنين في بناء مجتمع تعدّدي و عادل. كما يشمل "الأمن الثقافي"الذي يقتضي التمكين الفعلي للأقليات من حقوقها الثقافية دونما استثناء باسم أمن الدولة أو ضرورات التجانس المجتمعي، من خلال الحفاظ على الهوية القومية، و تأمين الحوار الثقافي والحضاري على المستوى العالمي[12].

الفرع الثاني: خصائص شمولية لمفهوم الأمن الإنساني

في ظل هذه المعطيات، يتبيّن أنّ الأمن الإنساني بمضامينه الشاملة الاجتماعية والاقتصادية و التنموية البيئية و الثقافية، لم يعد يقاس فقط بمدى مواجهة وتقليص التهديدات العسكرية، بل بمدى تأمين الحاجيات الأساسية و الضرورية لوجود الإنسان. و بسبب ارتباطه بنوعية الحياة بعيدا عن مجرّد البقاء، أي الوجود بكرامة. لهذا. حدّد التقرير السالف الذكر أربع خصائص شمولية لمفهوم الأمن الإنساني كما يلي:

01)- الأمن الإنساني " كوني"،

يخص كل إنسان في الأمم الغنية و الفقيرة. فقد توحي طبيعة تهديدات الأمن الإنساني (البطالة، المجاعة، الفقر، الأوبئة الخ...) بأنّ هذا الأخير يخص دولة ون الأخرى، لكن في الحقيقة

---

[11] حسين فريجة،2004،"إشكالية الأمن الإنساني وعلاقته بقضايا التنمية،الديمقراطية وحقوق الإنسان"،.الشروق اليومي، العدد 1012 ،1 مارس، ص 15.

[12] أيوب مدحت ، 2003،الأمن القومي العربي في عالم متغير.القاهرة: مركز البحوث العربية ، ص75.

يتعلّق الأمر بالبشرية كافة. فالحق في التربية، في الصحة، في مياه للشرب، في بيئة صحية طبيعية، في العمل، في توزيع فوائد النمو(العدالة الاجتماعية) قضايا تخص كل العالم، وإن كانت أكثر حدة في الدول النامية[13]

2- تكامل مكوناته و ترابطها،

فلا ينبغي أن تكون هناك مفاضلة بينها، أو تهديدات ذات الأولوية حيث تتوقّف كل واحدة منها على الأخرى. فلمّا يتعرّض هذا الأمن للتهديد فإنّ كل الأمم معنية بذلك، لأنّ المجاعة، الأوبئة، الفقر، التلوّث، تهريب المخدرات عبر الحدود، الإرهاب ، الصراعات العرقية و التفكيك الاجتماعي ليست أحداثا منعزلة أو معزولة و محصورة في حدود وطنية. فالأمن الإنساني يتضمن مقاربة شاملة تؤكّد الحاجة إلى استجابات تعاونية متعدّدة القطاعات(multi-sectoral) تؤكد على الترابط بين كل من التهديدات و الاستجابات عند التعاطي مع انعدام الأمن[14].

3- الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة للنزاعات:

حيث تشكّل التهديدات المختلفة للنزاعات عدم استقرار و أمن الإنسانية، فالوقاية الايجابية المبكّرة خير من التدخل اللاحق.

4- الأمن الإنساني محوره الإنسان :

وهو يخص نوعية حياة الإنسان، كيف يعيش في المجتمع و كيف يمارس بحرية مختلف خياراته، فالأمن الإنساني يضع الفرد في مركز التحليلات، و ذلك من خلال مجموعة واسعة من الظروف التي تهدّد بقاءه و رفاهيته، وتحديد العتبة التي تكون فيها الحياة الإنسانية مهدّدة[15].بعد أن تجلى لنا المفهوم الواسع للأمن الإنساني، نحاول في المبحث الثاني فحص و استكشاف التشابك و التفاعل بين الأمن الإنساني والمفاهيم المتقاربة معه.

المبحث الثاني

علاقة الأمن الإنساني بحقوق الإنسان و لمفاهيم المتداخلة معه

أدّت شمولية الأمن الإنساني إلى تشابك و تداخل هذا المفهوم مع حقول بحثية أخرى مثل حقوق الإنسان، التنمية الإنسانية، و التدخل الإنساني و غيرها من المفاهيم المترابطة.

المطلب الأول:علاقة الأمن الإنساني بحقوق الإنسان

هناك علاقة جد وطيدة بين الأمن الإنساني و حقوق الإنسان على اعتبار أنّ نقطة تركيز كل من المفهومين هو "الفرد" كمركز للتحليل، كما أنّ هناك مظاهر للتقارب بين المفهومين انطلاقا من عالمية حقوق الإنسان و اعتبار الأمن الإنساني كمفهوم واسع و كلي(holistic concept).

الفرع الأوّل: الأمن كحق إنساني

ترتبط حقوق الإنسان بأمن الأفراد، ذلك أنّ الأمن في حد ذاته حق إنساني، وهو ما انعكس في القانون الدولي لحقوق الإنسان. إذ يدعم هذا الأخير ثلاث مفاهيم أساسية للأمن و هي:"الأمن

---

[13]Christian Geiser,1997, Approches sur les Conflits Ethniques et les Réfugiés, Presses de science po, p13, https://www.yumpu.com/fr/document/read/46257799

[14]Jean-François,Rioux, 2001,,La Sécurité Humaine:Une Nouvelle Conception des Relation International, Paris, l'Harmattan, p 19.

[15]David Charle-Philippe, Jean-JacquesRoche, 2002, Théories de la Sécurité :Définition,Approches et Concepts de la Sécurité Internationale,Editions Monchrestien, Paris, p110.

الشخصي"(personal security)، و هذا في إطار رؤية محدودة للتحرّر من الاعتقال بأشكاله المختلفة تفصل في الوقت نفسه بين هذا المفهوم و الأمن الإنساني كمفهوم أشمل، الأمن المجتمعي (social security)بحيث أنّ انعدام الأمن المجتمعي يعد جزء أساسي في أجندة الأمن الإنساني و الأمن الدولي(international security) فالمادة 2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أنّه: "لكل فرد الحق في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقّق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققا تاما"[16].

في حين يوجد ارتباط كبير بين مفهوم الأمن الإنساني و " التحرّر من الخوف"أو الحقوق الجيلية أو حقوق الإنسان الواردة في الجيل الأوّل(الحقوق المدنية و السياسية)، اندماج الجيل الثاني لحقوق الإنسان(الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية) مع مفهوم "التحرّر من الحاجة" للأمن الإنساني، إلى جانب توافق حقوق الجيل الثالث (المطالب الجماعية و الثقافية) مع الحق في التنمية، الصحة والبيئة و التي تدور حول " الكرامة الإنسانية" في سياق كلي.

كل هذه الأمثلة هي مؤشر على الكيفية التي يمكن للقانون الدولي لحقوق الإنسان تبني مفهوم واسع للأمن بعيدا عن العلاقة بين الدولة كطرف في معاهدة معيّنة و الأفراد المنتمين لها[17].تضمنت معاهدات حقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية اعترافا صريحا بالفرد كموضوع للقانون الدولي، وهذا ما انعكس بدوره على نقاش الأمن الإنساني في حالة ارتكابه لجرائم دولية مخلة بالسلم و الأمن الدوليين.

الفرع الثاني: حقوق الإنسان كجوهر الأمن الإنساني

إذا كان البحث عن مصطلح الأمن في اتفاقيات حقوق الإنسان يعكس حقيقة أنّ الأمن الإنساني هو "حق إنساني"، فإنّ الأمن الإنساني بمفهومه الواسع " التحرّر من الخوف" و " التحرر من الحاجة" كمفاهيم إنسانية تحتل الصدارة في نظام حقوق الإنسان وأجندة الأمن الإنساني على حد سواء. من جهة أخرى يطرح اعتبار نظام حقوق الإنسان كمجموعة من الحقوق و الحريات المعترف بها دوليا، أو كمفهوم ديناميكي واسع لحماية، إعمال حقوق الإنسان، كرامة الإنسانية، الحاجيات الأساسية للفرد و رفاهياته، حرية وأمن الفرد.

بعبارة أخرى الحديث عن الأمن الإنساني ما هي إلاّ القيمة المضافة لمصطلح الأمن الإنساني التي تجعل من هذا الأخير يتميّز عن مفهوم حقوق الإنسان[18]،ذلك لأنّ الأمن الإنساني بمعناه الواسع هو الحقوق الأساسية، القدرات و الحاجيات الأساسية، إلى جانب هذا يشمل الأمن الإنساني التهديدات التي لم تعن بها حقوق الإنسان كالكوارث الطبيعية، التهديدات من الدولة والفواعل غير الدولية على حد سواء، متجاوزا بذلك الفصل بين العام و الخاص الموجود في حقوق الإنسان فهذه الأخيرة هي جزء من الأمن الإنساني، و توصف باعتبارها جوهره، إلى جانب توفيرها إطارا معياري لهذا الأخير فكلا المفهومين يركزان على الحريات و استدامة الكرامة

---

[16]Jean-François,Rioux, opcit, p 19

[17] سليم قسوم، 2010،الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الإستراتيجيات والمستقبليات، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص 7.

[18]خديجة عرفة ،2003،"تحولات مفهوم الأمن...الإنسان أولا".مركز الدراسات الأسيوية، ص4.

الإنسانية، بحيث كثيرا ما ينظر إلى تهديدات الأمن الإنساني كما وردت في التعريفات المختلفة للأمن الإنساني كانتهاكات لحقوق الإنسان.

فمثل العالمية التي تميز حقوق الإنسان يتمحور الأمن الإنساني حول الاحتياجات الأساسية للأفراد في كل جزء من العلم- الغذاء، الصحة، التعليم، فضلا عن توفير بيئة ملائمة لتحقيق إمكانيات لمجموع التهديدات والواجبات، تمّ وضع الحقوق على المحك في حالات معيّنة و توفير الطبيعة الوصفية لاعتبارات الأمن في الحياة الإنسانية[19]. و يمكن تلخيص حدود العلاقة و التأثير المحتمل بين مفهوم حقوق الإنسان و الأمن الإنساني في النقاط التالية:

1- إنّ العلاقة المرتكزة على الحقوق و الأمن الإنساني، أساسها الحياة الكريمة، الأمن و الرفاه. إذ غالبا ما تكون انتهاكات حقوق الإنسان الأسباب الرئيسية أو الجذرية في النزاع، وفي هذه الحالة يكون الأمن والاستقرار العنصران الأساسيان في العلاقة التي ترتكز على التهديدات لتفسير الأمن الإنساني. على اعتبار أنّ الأمن الإنساني يوفر الإطار التحليلي للصلات و الروابط السببية بين مختلف التهديدات و المخاوف في حالة غياب حقوق الإنسان، وعلى هذا الأساس فإنّ احترام حقوق الإنسان يقلّص احتمالات حدوث النزاعات و الأمن. يعزّز احترام حقوق الإنسان انسجام العلاقات الاجتماعية و تماسكها و بالتالي ضمان الأمن المجتمعي البيئي. من جهة أخرى يملك الأمن الإنساني بمضامينه المختلفة إضافات أخرى تساعد في تعزيز و تكريس حقوق الإنسان .

2- يمكن للأمن الإنساني المساعدة في تجاوز الفجوة أو الانقسام بين الأجيال المختلفة لحقوق الإنسان وحل التنازع بينها.

3- لا يقتصر الأمن الإنساني على ضمان حقوق الإنسان، بل يحاول فهم مصادر التهديدات المختلفة لهذه الحقوق، و أنواع المؤسسات و الترتيبات الحوكمية اللازمة لاستدامتها، مثل تركيزه على أهمية دور الفواعل غير الدولاتية في تكريس هذه الحقوق. إلى جانب مساهمته في توسيع نقاش حقوق الإنسان وتقديم قضايا جديدة مثل التدخل الإنساني بموجب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، واستخدام القوة[20].

4-يرتبط الأمن الإنساني بحقوق الإنسان على نحو أفضل لمنع النزاع وبناء السلام ما بعد النزاع.

5- إنّ منح الأولوية للأمن الإنساني إلى جانب أمن الدولة سيوفر مجال أكبر لعدم إهمال حقوق الإنسان، وهو ما أشار إليه سايدنستيكر(Seidensticker) "حقوق الإنسان لا يمكن أن تنتهك أو تهمل باسم الأمن". هذا يعني أنّه ليس باسم توفير الأمن في الدولة أو لدولة ما يمكن هدر حقوق الإنسان، ذلك أنّه حتى وان اقتضى الأمر التقليص منها فقط بسبب ظروف استثائية فيجب عدم اهمالها و التغاضي عنها وانّما أعادها إلى حالتها الطبيعية بعد مرور الظرف.

6- ساهم الأمن الإنساني في توسيع مفهوم حقوق الإنسان عبر التهديدات التي لا تنشأ فقط من الدول ولكن أيضا من التهديدات غير المباشرة الناجمة عن الكوارث الطبيعية و هو ما أشار إليه "جون غالتونغ"(Galtung) بالعنف البنيوي أو الثقافي(structural violence)[21].

---

[19]David Charle-Philippe, Jean-JacquesRoche, opcit, p 112.

[20]حسين فريجة، 2004،مرجع سابق.

[21] أيوب مدحت، 2003،الأمن القومي العربي في عالم متغير،القاهرة، مركز البحوث العربية،ص75.

وعلى هذا الأساس يشكل الأمن الإنساني عامل جديد ومهم لكيفية تحقيق الإحساس بالطمأنينة ليس باستخدام منطق الإدارة العقلانية للتسلّح، بل عن طريق تحقيق معادلة تجمع بين الاعتراف بالحقوق و تمكين الإنسان منها(في النصوص الدولية أو الإقليمية أو الوطنية) و الانتفاع الفعلي بها. فالأمن الإنساني قائم بالأساس على فلسفة ديناميكية لحقوق الإنسان، وربطها بمفاهيم كينونة الإنسان و كرامته وحق الأجيال في البقاء في عالم آمن و ايكولوجي و صحي[22].

المطلب الثاني:علاقة الأمن الإنساني بالتنمية الإنسانية و التدخل الإنساني

أشارت فترة نهاية الحرب الباردة إلى ضرورة توسيع نطاق الأمن ليشمل التهديدات غير التقليدية ليشمل موضوعات جديدة بعيدا عن أمن الدولة، مع التركيز على الأفراد، و بالتالي إرساء الأرضية أو الأساس لإدراج التفكير التنموي وحماية الأفراد بمقتضى التدخل الإنساني في الدراسات الأمنية، و سنحاول معرفة الإضافات الجديدة و الملموسة التي قدمها الأمن الإنساني إلى التنمية الإنسانية و التدخل الإنساني في الفرعين المواليين.

الفرع الأول: علاقة الأمن الإنساني بالتنمية الإنسانية

في تقرير التنمية الإنسانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السنوي الصادر سنة 1994، تمّ طرح فكرة الأمن الإنساني باعتباره ضامنا لاستمرارية التنمية الإنسانية فضلا عن دوره في تحديد أولويات متغيراتها الأكثر إلحاحا.فقد اقترح بأنّ الأمن الإنساني لا يدور فقط حول السلامة خلال النزاعات،و لكن أيضا الحماية و الحفاظ على مكتسبات التنمية، وفي هذا السياق أكّد غاسبر (Gasper) بأنّ لغة الأمن الإنساني تحيي فكرة الاحتياجات الأساسية تحت تسمية جديدة من الأمن، فإذا كان الموضوع الأساسي للتنمية الإنسانية هو الرفاه فإنّ الأمن الإنساني يرتكز على أمن مكاسب التنمية gains(development). فقد قدم هذا التصور للأمن الإنساني عدد من العناصر الجديدة في إطار النقاش حول التنمية الإنسانية[23].

تقوم التنمية الإنسانية بالأساس على تحسين أوضاع الفقراء في العالم، (التركيز على المستويات المطلقة للحرمان) إلاّ أنّها تفتقر إلى استراتيجيات العمل في حالة تدهور الأوضاع، فهو بذلك يمثل ضمانا لوجود شبكة أمان اجتماعي للاستجابة و الرد على الفقدان أو الاضطراب المفاجئ.

- إذا كان محور التنمية البشرية هو توسيع خياراتهم لعيش حياة قيمية، فإنّ الأمن الإنساني يدرك الظروف التي تهدّد بقاء الإنسان، استمرارية حياته اليومية، و كرامة الإنسان، مثل الفقر المدقع، التلوث البيئي، التدهور الصحي و الأمية و غيرها، فعلى هذا الأساس يصبح الأمن الإنساني" شرط مسبق" للتنمية الإنسانية، وفي نفس الوقت ضامنا لاستدامتها واستمرارها على حد سواء، و يشير غاسبر (Gasper) إلى أنّ

---

[22] خديجة عرفة،مرجع سابق،ص3

[23] تقرير التنمية البشرية لعام1994،مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي.(crtda.org.lb)

الأمن الإنساني هو الإضافة التي تهتم ب" الاستقرار المستدام" للسلع المقدمة في التنمية الإنسانية الضرورية للأمن الإنساني وأمانه[24].

لهذا يساعد الأمن الإنساني في تحديد أولويات التنمية الإنسانية من خلال تركيز السياسات على السلع الأساسية اللازمة للحد الأدنى و التي يمكن أن تحسن كلا من الرفاه والأمن. فتقليص بعض تهديدات الأمن الإنساني يمكن أن يحسن الرفاه أو كليهما. وإذا كانت التنمية البشرية تحمل قائمة طويلة من القدرات لتحقيقها فإنّ الأمن الإنساني يختار الأكثر إلحاحا، أي تلك المتعلّقة بالبقاء وسبل العيش بالكرامة.

فمحور كل من التنمية الإنسانية و الأمن الإنساني هو الفرد"الإنسان"، يتقاسم المفهومين نفس الاهتمامات:حياة الأفراد، التعليم، المشاركة. فكلاهما ضروري بالنسبة للحريات التي يمكن أن يتمتع بها الناس،إلى جانب أن التنمية الإنسانية والأمن الإنساني أساسيان في عملية طرح الأخلاق على مستوى النقاشات الأكاديمية و الخيارات السياسية.

الفرع الثاني: الأمن الإنساني و التدخل الإنساني

لسنا من مناصري التدخل الإنساني وإنّما لما يصبح التدخل الإنساني مصدرا للخوف و عدم أمن الفرد و في بعض الحالات تفقد الدولة مبررات وجهودها عندما تصبح عاجزة عن القيام بدورها تجاه مواطنيها وتتحوّل ضد أمن مواطنيها .و بالتالي تركيز مفهوم الأمن الإنساني الذي يندرج في إطار ما يعرف ب"الخير العام العالمي"(Global public Good)على محورين :المحور الأوّل يتعلّق بدور المجتمع الدولي في الحالة التي تكون فيها الدولة غير قادرة على الاطلاع بمهامها الأساسية أو المناسبة، و مسؤوليته لحماية المدنيين في بلد معيّن كمسؤولية أخلاقية تجاه رفاه الأفراد الذين تتعرّض حقوقها للانتهاك، و المحور الثاني يركّز على مسؤولية الدولة في حماية الناس من التخلّف و توفير متطلبات التمكين.

إنّ حقوق الإنسان التي تتمتع حاليا بالحماية الدولية لم تعد تتعلّق بفئة المسائل التي تعود أساسا إلى الاختصاص الوطني للدول، وأن الالتزام الدولي بحماية حقوق الإنسان" هو التزام مفروض على الجميع، ويخوّل لكل دولة أن يكون لها مصلحة قانونية في حماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلّحة، لأنّ تقديم المعونة لا يمثل تدخلا في الشؤون الداخلية للدول. لذلك على الدول "تقديم حسابات" أمام أجهزة مراقبة دولية لتطبيق الاتفاقيات التي التزمت بها الدول، لتبرز واجب مسؤوليتها لحماية مواطنيها عندما تكون عاجزة عن توفيرها لهم، لأن عدم الالتزام بتقديم الحماية لهم ليس أمرا داخليا، وإنّما الأمر حاليا أصبح يهم الجماعة الدولية كافة ويشكّل تهديدا لأمن وسلامة البشرية[25].

أصبح الأمن الإنساني يبرز استخدامه كإطار لدراسة التحوّل من واجب التدخل Duty to)(intervene إلى مسؤولية الحماية (Responsability to protect)، و انعكاسات هذا التحوّل على إعادة التفكير في ترتيبات الأمن الجماعي وفي سياق علاقته مع مفهوم التدخل

---

[24] صخري محمد، 2018،مفاهيم أمنية: الأمن الانساني، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، https://www.politics.dz

[25]شنيني- بوريش صورية، 2021،الاختراع الجديدلمسؤولية حماية حقوق الإنسان، مقال منشور بمجلة قانونك الدولية، العدد 10 الموسم الثاني، وجدة،المغرب ، نوفمبر -ديسمبر، ص 86.

الإنساني. يثير الأمن الإنساني إشكالية مهمة تتمثّل في أنّ التدخل الدولي الإنساني وإن كان محكوم باعتبارات إنسانية بالأساس تسعى لوقف الانتهاكات الشديدة لحقوق الأفراد الأساسية وهو ما يصب في تحقيق الأمن الإنساني، إلاّ أن الممارسة الفعلية للمفهوم في فترة ما بعد الحرب الباردة أثبتت أنّ التدخل الدولي الإنساني أصبح الآن محكوم باعتبارات سياسية و اقتصادية واستراتيجية، أضحى مفهوم الأمن الإنساني يمثل عنصرا مهما في سياق الجدل الدائر حول الاختلاف حول فكرة التدخل الدولي الإنساني[26].

أمّا عن حدود الاختلاف بين مفهوم الأمن الإنساني والتدخل الإنساني فيمكن تمييزها عبر حالات التدخل الإنساني الذي تقوده المنظمات الدولية والإقليمية، و الذي يميل إلى التركيز على تدعيم "التحرّر من الخوف" و تكريس حقوق الإنسان، من خلال السعي لمنع أو وضع حد لحالات فقدان الحياة، التي تدعمت من خلال المعايير التي جاءت تحت عنوان " قضية عادلة" **(**Just cause**)** في التقرير الذي صدر بشأن" مسؤولية الحماية"، ووضع حدود للتدخل الإنساني في " الخسائر الكبيرة للتدخل" و " التطهير العرقي على نطاق واسع"[27].

إنّ الطريقة الرئيسية التي يمكن أن يتجاوز بها إشراك الأمن الإنساني (Human security engagement) التدخل الإنساني(Humanitarian intervention) هي معالجة مجموعة واسعة من التهديدات لأمن الأفراد، و بالتالي يمكن أن تمنح مقاربة إشراك الأمن الإنساني دورا أكبر في تحقيق " التحرّر من الحاجة". في حين لا يعالج التدخل الإنساني مشكل المسؤول عن حماية الأمن الإنساني من مظاهر" العنف البنيوي" بما فيها الفقر، المرض، الكوارث الطبيعية أو الانخفاض الاقتصادي[28]. كما أنّ التركيز على الإشراك الواسع للأمن الإنساني يستوجب التزام طويل المدى، و توحيد قضايا التنمية، و الوقاية من الحروب، وحقوق الإنسان في إطار حملة أو إستراتيجية شاملة و متكاملة فالأمن الإنساني يركّز على الوقاية وآليات الإنذار المبكر.

المبحث الثالث

التحول من أمن الدولة إلى الأمن الإنساني لضمان حقوق الإنسان

نظرا للتحديات التي يعيشها المجتمع الدولي حاليا هناك مجموعتين أساسيتين من الأسباب التي تفرض نفسها في الوقت الراهن للقول بوجود تغيير للظروف الأمنية و ظهور تهديدات أمنية جديدة لم تكن من قبل، و تعدد الفواعل الأمنية تؤدي بالضرورة بالتحول من أمن الدولة إلى الأمن الإنساني لضمان تفعيل و تطبيق حقوق الإنسان إذ لم يعد الأمر يقتصر على توفير أمنها التقليدي من أجل استقرارها.

المطلب الأوّل: تعدّد و اتساع دائرة التهديدات الأمنية

[26]SandraSzurek, 2008, Responsabilité de protéger nature de l'obligation et responsabilité internationale,Revue Générale du Droit International Public,vol 110 ،N 1 ;Colloque de Nanterre,la responsabilité de protéger,Edition A/Pedone,Paris, pp 128-129.

[27]Laurence Boisson De Chazournes,Luigi Condorelli,2006, De la Responsabilité de Protégerou une Nouvelle Parure pour une Notion déjà Bien Etablie,Revue Générale du Droit International Public,vol 110 ،N 1,pp13-14.

[28] عفاف بشير عباس عمر، 2015،التدخل الإنساني بين حماية حقوق الإنسان و انتهاك سيادة الدول، دراسة مقارنة، ، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الرباط الوطني ، كلية الدراسات العليا، ص 20.

لقد ظهرت منذ بداية القرن الواحد و العشرين تقريبا على الساحة الدولية العديد من أشكال التهديدات الأمنية التي لم تكن من قبل، وذلك راجع للمتغيرات الحاصلة على مستوى العلاقات الدولية، و على رأسها نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي و الغربي بانهيار و تفكّك الإتحاد السوفييتي و التوجه نحو الأحادية القطبية، ثم ظهور العولمة و ما أفرزته من تغيير في حياة الأفراد و الجماعات. و بالتالي لم يعد يقتصر التهديد على الجانب العسكري و الحروب بين الدول فقط، أو عدم وجود مثل هذا النوع من التهديد يجعل الدول وشعوبها في أمان[29].

الفرع الأوّل: تغيير للظروف الأمنية

حسب لجنة الأمن الإنساني CSH فإنّ الحاجة إلى مفهوم جديد للأمن يرجع إلى أنّ الأمن الإنساني يستجيب للتعقيدات و الترابط فيما بين التهديدات الأمنية سواء القديمة أو الحديثة، منها الفقر المستمر الذي يعتبر انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان، وتهديداً للأمن الإنساني، وهي ظاهرة مُزمنة وقديمة تحول دون إمكانية تحقيق معايير جودة الحق في الحياة، وهي نوعاً من الحد من حرية وقدرات أصحاب الحقوق، وانتهاكاً لبعد الكرامة الإنسانية بصفة مُستدامة للأفراد والجماعات أينما كانوا، هذا ما يجعل الترابط بين كل من حقوق الإنسان والأمن الإنساني يظهر في مُعضلة الفقر. والصراعات الإثنية والتغيرات المناخية و عدوى الأمراض و الإرهاب الدولي و الأزمات الاقتصادية، فهي تهديدات وطنية و في نفس الوقت تتجاوز الحدود بل و عابرة للقارات3[30]. إذن هناك أشكال معاصرة ومغايرة لتحديات أمنية ظهرت و جعلت الأنظمة والدول تضعها في الحسبان من أجل إيجاد حلول لها لضمان حقوق الإنسان بل والاستقرار المجتمعي و بالتالي ضمان أمن الدولة . يأتي على رأس هذه الأشكال التهديدات البيئية و التي أصبحت حديث الساعة على المستوى الدولي، نظرا لما أصبحت تنتجه من أخطار تتسم بسعة الانتشار و الشدة. أضف إلى ذلك مسألة الكوارث الطبيعية و التصحر وإزالة النسيج الغابي وثقب الأوزون و غيرها الناتجة عن التغيير المناخي الحاصل للكرة الأرضية. و قد أثّرت هذه التهديدات بشكل مباشر على الأمن الغذائي و الصحي و الاقتصادي للإنسان وحدت من قدراته في سبيل تحقيق فرص العيش[31].

الفرع الثاني: ظهور تهديدات أمنية جديدة

يضاف إلى ما سبق تهديد آخر هو الإرهاب الدولي، لا نقول ظاهرة جديدة و إنّما في إطار عبوره للحدود، ما زاد من حدّته ظهور جماعات متطرّفة تستعمل السلاح بطريق عشوائية من أجل تحقيق أهدافها. من الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة غياب الديمقراطية و عدم التداول السلمي على السلطة خاصة في الدول النامية، والتدخل الأجنبي في المصالح الداخلية للدول[32].

---

[29]Sabine Nicole Jiekak Mougoué, 2005, L'émergence de la notion de sécurité humaine dans la protection internationale des droits de l'homme, Université Catholique D'Afrique Centrale, Yaoundé, Cameroun - Master en droits de l'homme et action humanitaire.

[30]مشري سلمى، 2018، الأمن الانساني وحقوق الإنسان، من الإقصاء والتهميش، إلى التمكين، مجلة الحقوق والسلام السياسية، العدد (10) ،سطيف، الجزائر .

[31]Serge Bambara, 2018, La Sécurité Humaine, Paradigme de Garantie de la Paix et de la Sécurité Internationales, Droit, Normandie Université, https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-01877711.

[32]البكوش الطيب، 2003،الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، المجلة العربية لحقوق الإنسان العدد(10)، ص 220، الجزائر.

إلى جانب ذلك هناك تهديدات أخرى تتعلّق بمسألة الفقر و سوء التغذية، حيث لازالت الهوة في زمن العولمة تزداد بين الدول التي يزداد غنى وثراء فيها بشكل كبير، بينما أخرى بلغت فيها مستويات الفقر إلى حد لا يطاق و السبب في ذلك الشركات الكبرى التي تتحكّم في سياسات الدول و المنظمات و الهيئات العالمية خاصة منها المؤسسات المالية، و توجهها وفق ما يخدم مصالحها و ذلك بالطبع على حساب الشعوب و الدول النامية.

من العراقيل لتحقيق الأمن أيضا مشكلة انتهاك الحريات و حقوق الإنسان، فهي تعد نقطة جوهرية بالنسبة لأمن الأفراد بل الركيزة الأساسية التي يبنى عليها أمنهم، رغم ازدياد عدد الهيئات الدولية و الوطنية التي تعنى بحقوق الإنسان والمواثيق و المعاهدات الدولية في هذا الجانب، إلاّ أنّ هذه الانتهاكات في وتيرة متصاعدة و بأشكال متعدّدة حتى الدول المتقدمة لم تسلم منها، إضافة إلى أنّ الدولة في حدّ ذاتها من خلال إتباعها لسياسة أمن الدولة على حساب أمن الأفراد،زيادة للأزمات الاقتصادية التي فرضت نفسها حاليا كأحد أهم التهديدات لأمن الأفراد، نظرا لطابعها الفجائي ونتائجها السلبية على مستويات عديدة ترتبط مباشرة بحياة الأشخاص[33].

المطلب الثاني: تعدد واتساع دائرة الفواعل الأمنية

من أبرز التحديات التي تشهدها فترة ما بعد الحداثة هو انحصار دور الدولة وهيمنتها في العديد من المجالات، في المقابل ظهور كيانات جديدة لها تأثير بارز في صناعة و توجيه الرأي العام. هذا الكلام ينسحب أيضا على المجال الأمني، فبعد أن كانت الدولة طيلة القرن العشرين هي الفاعل و الموضوع والغاية الوحيدة للأمن، تغيّر الوضع وبرزت مجموعة واسعة من الفواعل، سواء على المستوى الدولي أو الداخلي تعنى بالمسألة الأمنية ولها دور بارز في ذلك.بالتالي نشهد توزيع في الأدوار الأمنية، فظهر هناك تياران يتباينان المسألة الأمنية يتعلّق الأوّل بخصصخة الأمن فيما يتعلّق الثاني بأنسنة الأمن:

الفرع الأوّل: التيار الأوّل خصخصة الأمن

تمثل خصخصة الأمن المنظمات و المؤسسات الخاصة مثل الشركات الأمنية العسكرية الخاصة التي تحاول أن تقدّم نفسها على أنّها المختص في مراقبة المسائل الأمنية.فبعد الحرب الباردة وتحول الصراع في النظام العالمي من صراع ذو طبيعة إيديولوجية بين قوتين عظيمتين إلى صراع هويات وطوائف وأقليات داخل الدولة التي ضعفت، أو بين قوى اجتماعية بعد انهيار الدولة[34].

لم تعد الدولة طرفا وحيدا في ساحة الصراع بل انظم إليها في بعض الأحيان فاعلون آخرون يشملون أفراد أو مليشيات وأمراء حرب ومرتزقة ، وجاءت كذلك أحداث11سبتمبر بتغيرات إضافية في القضايا الأمنية وإدراك صانعي القرار بشأنها أن الفاعلون الجدد لا تجدي معهم سياسات الحرب الباردة القديمة مثلا لردع وتوازن القوى بل إتباع سياسات جديدة.

---

[33]حموم فريدة، 2004،الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة الجزائر- الجزائر، ص30.

[34]Tadjbakhsh,Shahrbanou, Chenoy Anuradha, 2007, Human Security: Concepts and Implications, p 23.

مهد هذا التغيير لظهور ما يعرف بفكرة "خصخصة الأمن"الذي يعتبر توجه تقوم فيه الدولة بتحويل جزء من مهامها الأمنية والعسكرية إلى القطاع الخاص، بحيث تلجأ فيه الدولة والكيانات الأخرى وحتى الأفراد عن طريق التعاقد مع شركات لضمان أمنها في ظل غياب الحكومة النسبي أو الكامل أو عجز مؤسساتها الأمنية عن القيام بدورها.شهد المجتمع الدولي دخول أطراف جدد كالشركات الأمنية في مجال تقديم الخدمات الأمن كبديل ملائم، إذ لم تعد الدولة طرفا وحيدا في ساحة الصراع بل انظم إليها فاعلون آخرون.

شهد المجتمع الدولي دخول أطراف جدد كالشركات الأمنية في مجال تقديم الخدمات الأمن كبديل ملائم عن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، بحيث تشكل كل المهام المسندة إليها مساهمة منها لسد العجز في القوات النظامية أو لتخفيض ميزانيات وزارة الدفاع أو لتجنب الخسائر في الأرواح لقواتها العسكرية.

وبما أن فكرة الأمن كانت ولا تزال من أهم الدوافع التي تحكمت في سلوك الأفراد والجماعات والدول، فقد كان لزاما عليها أن تتطور بحسب تطورات المجتمع البشري وإن كانت الدولة ولا تزال هي المرجعية الأساس في حفظ الأمن سواء على الصعيدين الداخلي والخارجي. استفحلت ظاهرة التعاقد واللجوء إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة،فأصبحت لاعبا جديدا وفعالا يعتمد عليها في النزاعات المسلحة الداخلية والدولية على حد سواء، وكذلك في عمليات التدخل الإنساني وحفظ السلام وحتى في مجال خصخصة الأمن داخليا من خلال توفير الأمن للمنشآت الحيوية والأفراد.

تنامي الظاهرة وتزايدها يوما بعد يوم في حياة الدولية لاسيما الدول التي لم تعد تحتكر استعمال القوة وتخلت عن بعض مهامها للخواص، لذلك وجب الاهتمام بهذا القطاع الذي بات يتحكم في مجال حساس الذي هو أمن الدولة و الأفراد على حد السواء في حالة انتهاكها لقواعد وقوانين القانون الدولي الإنساني[35].

الفرع الثاني:التيار الثاني أنسنة الأمن

يتجلى ذلك بالتركيز على ضمان حماية المجتمع المدني بواسطة آليات ووسائل عدة منها المعاهدات الدولية، تمثلها في الغالب منظمات إنسانية هدفها مد يد المساعدة للأفراد مهما كان انتمائهم المعرضين لخطر الموت بغض النظر عن الأسباب الموضوعية التي أدّت لذلك.

من بين الفواعل الأمنية على المستوى الداخلي نجد الجماعات المحلية والجمعيات المدنية ومراكز البحث والمؤسسات التي تعنى بالدراسات الأمنية. أمّا على المستوى الدولي فنجد بصفة بارزة المنظمات الدولية سواء الحكومية على رأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNPD وأيضا إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP و منظمات حقوق الإنسان، أو المنظمات الدولية غير الحكومية التي أسّسها أفراد وجهات خاصة التي يفترض تمتعها بالاستقلالية في اتخاذ

[35]شنيني- بوريش صورية، 2014،حماية المدنيين في النزاعات المسلّحة المعاصرة، رسالة دكتوراه-في العلوم ، تخصص قانون حقوق الإنسان، جامعة احمد بن أحمد 2 وهران، كلية الحقوق و العلوم السياسية، ص 87-88.

قراراتها عن الدول[36]، ولعلّ أبرز مثال على ذلك المنظمات الغير حكومية التي تعنى بحماية البيئة، و التي أصبح لها ثقل كبير في هذا المجال.

كل هذه الفواعل عملت على تغيير مفهوم وغاية الأمن و التركيز على أمن الفرد، كأولوية لأنّه يؤدي في الأخير لتحقيق أمن الدولة. وفي خضم هذا التنوع في الفواعل تبقى بطبيعة الحال الدولة فاعل أساسي و محوري خاصة عندما يتعلّق الأمر بالتهديدات الإرهابية و ذات الطابع العسكري، فظهور هذه الفواعل لا يستهدف إلغاء و تحييد دور الدولة الأمني، وإنّما هي تكملة وتدعّمه بصفة متبادلة.

خاتمة:

قد جاء مفهوم الأمن الإنساني بطرح مغاير لما تناول الأمن التقليدي من خلال عنصرين رئيسيين هما التركيز على الفرد بدل الدولة، وإعطاء الأولوية له في الحماية من التهديدات، والتعامل بشمولية و تكامل أكثر فيما يتعلّق بالتهديدات و الفواعل المؤثرة. وتهدف إستراتيجية الأمن الإنساني الجديدة ليس فقط حماية الفرد أمنيا، بل محاولة الوصول به إلى التحرّر من الخوف و الحاجة، ثمّ في خطوة ثانية إلى تعزيز وتقوية أمن الدولة بواسطة هؤلاء الأفراد أنفسهم. فهي ترى بأنّ أمن الدولة و أمن الإنسان وجهان لعملة واحدة، بل أكثر من ذلك أن أمن الإنسان أصبح في ظل هذه الأوضاع الراهنة و المتغيرات شرط ضروري وضمانة أساسية للوصول إلى أمن الدولة.

فأمن الإنسان لا يقل عن أمن الدولة، وأنّ الفئتين ليست متعارضتين، فلا يمكن أن تكون دولة آمنة لمدى طويل دون أن يكون مواطنوها بمأمن. فالأمن الحقيقي يرتكز على الفرد وليس الدولة فحسب. فلا أمن للدولة دون أمن مواطنيها. وأن المفهوم الشامل و الكامل للأمن يأخذ بعين الاعتبار قضية حقوق الإنسان، التنمية الشاملة، و التماسك الاجتماعي و السيادة القانونية في سلم الأولويات.

الأمن الإنساني له خصائص معيّنة و هي أنّه يركز على حقوق الإنسان بأمن الفرد و الجماعة بصفة أساسية ويسعى لتحقيقه في المقام الأوّل، و كمحصلة لهذا الأمن يتحقّق في الأخير أمن الدولة.

من خلال ما سبق نستنتج أنّ الساحة الدولية شهدت تحولات كبرى بداية من تسعينيات القرن الماضي، غيرت العديد من المفاهيم و الأفكار ومنها مسألة الأمن. حيث يستوجب الأمن الحالي ضرورة الانتقال من التركيز على أمن الدولة عن طريق ترقية حقوق الإنسان و تنميته في المقام الأوّل. لذلك من جملة التوصيات:

1-اعتبار الإنسان يمثّل الوحدة الأساسية لقيام الدولة ويفترض أن يكون المحور و الغاية لجميع السياسات العامة فهو المستهدف بالأمن.

2-يمثل تأمين الإنسان الوحدة الأساسية للسياسات الأمنية لأن شعوره بالأمن يمثل مؤشر حاسم عند تقييم السياسات.

[36]Serge Bambara, opcit

3-التأكيد على أنّ طبيعة التهديدات الحالية لم تعد ترتكز على الجانب العسكري فقط بل تشمل كل التهديدات التي تحيط بالإنسان وحياته و تحد من فرص تنميته في جميع المجالات.
4-التأسيس لمفهوم الإنساني الجديد وفقالمعادلة الأمنية، التي وسعت مجال الأمن ليصبح امن متعدد الأبعاد (اقتصادي، سياسي، اجتماعي، بيئي، غذائي ،صحي، شخصي) ، دون إهمال التهديدات التي تترصده، والتي أصبحت من طبيعة لا تماثلية أكثر منها عسكرية.

قائمة المراجع و المصادر

أوّلا- باللغة العربية:

أ)- الكتب:

01)- أبو الحسن، عبد الموجود إبراهيم: التنمية و حقوق الإنسان، نظرة اجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط. 2006.

ب)- أطروحات الدكتوراه:

01)- شنيني- بوريش صورية،2014،حماية المدنيين في النزاعات المسلّحة المعاصرة، رسالة دكتوراه-في العلوم ، تخصص قانون دوليي انساني، جامعة احمد بن أحمد 2 ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، وهران.
02)- عفاف بشير عباس عمر، 2015، التدخل الإنساني بين حماية حقوق الإنسان و انتهاك سيادة الدول، دراسة مقارنة، ، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الرباط الوطني ، كلية الدراسات العليا سنة .

ج)- مذكرات الماجستير:

01)- حموم فريدة، 2004، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية، رسالة ماجسيتير غير منشوره، جامعة الجزائر.
02)- سليم قسوم، 2010، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الإستراتيجيات والمستقبليات، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

د)- المقالات العلمية:

01)- أيوب مدحت، 2003،الأمن القومي العربي في عالم متغير.القاهرة: مركز البحوث العربية .
02)- البكوش الطيب،2003، الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، المجلة العربية لحقوق الإنسان العدد(10)، الجزائر.
https://library.nauss.edu.sa/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?biblionumber=6004
03)- شنيني- بوريش صورية،2021،االاختراع الجديدلمسؤولية حماية حقوق الإنسان، مقال منشور بمجلة قانونك الدولية، العدد 10 الموسم الثاني، وجدة،المغرب.
04)- حسين، فريجة ،2004،"إشكالية الأمن الإنساني وعلاقته بقضايا التنمية،الديمقراطية وحقوق الإنسان".الشروق اليومي.العدد 1012، تاريخ الاطلاع2020/03/22.
05)- خديجة ،عرفة ،"تحولات مفهوم الأمن...الإنسان أولا".مركز الدراسات الأسيوية، 2003.

https://www.bing.com/search?q= تاريخ الاطلاع 2021/02/20.
06)- صخري محمد، مفاهيم أمنية: الأمن الإنساني، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتيجية، https://www.politics-dz.com، تاريخ الاطلاع 2021/02/20.
07)- مشري، سلمى، 2018، الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، من الإقصاء والتهميش، إلى التمكين مجلة الحقوق والسلام السياسية، العدد (10) ،سطيف ،الجزائر ،تاريخ الاطلاع 2021/04/13.

ه)- التقارير:

01)- - تقرير التنمية البشرية لعام 1994 | مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي **(crtda.org.lb)**

ثانيا: باللغة الأجنبية

أ)- الكتب:

01)- Dario Battistella, 2009, Théorie des relations internationales, 3eme èdition, Presses de sciences po.

02)- David Charle-Philippe, Jean-Jacques Roche, 2002, Théories De la sécurité définition, approches et concepts de la sécurité internationale, Editions Monchrestien, Paris.

03)- Jean-François,Rioux, 2001,La sécurité humaine:Une Nouvelle conception des relation international, L'Harmattan, Paris.

04)- Tadjbakhsh ,Shahrbanou, & Chenoy, Anuradha, 2007, Human Security: Concepts and Implications, 1st Edition, Routtledge, London, accessed 20/02/2022.

ب)- المقالات العلمية:

01)- Andrew Mark, 2004, A signifier of shared values, Security Dialogue, vol 35, accessed0/01/2021.

02)- Christian, Geiser, 1997, Approches sur les conflits Ethniques et les réfugiés, Presses de science po, https://www.yumpu.com/fr/document/read/46257799,accessed11/08/2021.

03)- Edwar Newman, 2010, Critical human security studies, in review of international studies,36, accessed20/01/2019.

04)- Gray King Christopher Murray, 2000, Rethinking human security, Oxford Journal, http://heapoloxfordjournals.org/content/13/4/345.full.pdf,accessed 12/11/2011

05)- Kanti Bajpai, 2000, Human security, Concept and Measurement,Kroc institute, Paper #19:OP:1 August.accessed30/10/2020.

06)- Gray King Christopher Murray, 2000, Rethinking human security, Oxford Journal, http://heapoloxfordjournals.org/content/13/4/345.full.pdf accessed 12/11/2011.

07)- Red Oberleinter, 2002, Human security and human rights, European Training and research Centre For Human Rights And Democracy, Occasional paper series, Issue NO.8, June.accessed13/01/2019.
08)- Sabine Nicole Jiekak Mougoué, 2005, L'émergence de la notion de sécurité humaine dans la protection internationale des droits de l'homme, Université Catholique d'Afrique Centrale, Yaoundé, Cameroun - Master en droits de l'homme et action humanitaire,accessed14//01/2021.SandraSzurek, 2008, Responsabilité de protéger nature de l'obligation et responsabilité internationale,Revue General du Droit International Public,vol 110 ،N 1,Colloque de Nanterre,la responsabilité de protéger,Edition A/Pedone,Paris.
09)- Serge Bambara,2018, La sécurité humaine, paradigme de garantie de la paix et de la sécurité internationales. Droit. Normandie Université.accessed23/03/2019.
10)- Laurence Boisson De Chazournes,Luigi Condorelli,2006, De la Responsabilité de Protégerou une Nouvelle Parure pour une Notion déjà Bien Etablie,Revue General du Droit International Public,vol 110 ،N 1, Colloque de Nanterre,la responsabilité de protéger,Edition A/Pedone,Paris.
11)- Mark Button, 2008, Doing Security Critical, Relation and Agenda for change, Ed Palgrave Macmillian), UK,accessed 12/02/2021 .